

دور نظريات التحليل المالي الحديث في تخفيض المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي انموذجاً

الطالب سامر جبار هليل

أ.د حمادي الفخفاخ

مخبر البحث في تكنولوجيا المعلومات والحكومة وريادة- الاعمال-

جامعة صفاقس

The role of modern financial analysis theories in reducing credit risks "
The Iraqi banking sector is a model"

Samer jabbar hlehil

samerjabbar87@gmail.com

Dr. Hammadi Fakhfakh

hamadi.fakhfakh.tn@gmail.com

تعمل المصارف كهمزة وصل بين جهتين مهمتين هما جهة الفائض (المدخرين) وجهة العجز (المستثمرين)، وانطلاقاً من دورها في استقطاب المدخرات المحلية والأجنبية وقبولها على شكل ودائع مختلفة الأجل من جهة، وقيامها باستخدام تلك المدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية والقروض يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني نتيجة تمويلها للمشروعات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد من جهة أخرى. وهذه العملية تكتنفها العديد من المخاطر التي ينبغي على متخذي القرار الائتماني أخذها بنظر الاعتبار، ومن أجل الإقلال من تلك المخاطر سعت المصارف إلى استخدام التحليل المالي الحديث، والذي يعد من الأدوات الهامة التي يمكن للمصرف استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات الائتمانية التي تتبعها المصارف من خلال عملية تحويل البيانات المتوفرة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الإدارة المالية في تعظيم قيمة المنشأة وتحقيق الأرباح. ونتيجة لذلك فإن البحث قد توصل إلى هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لنظريات التحليل المالي الحديث في تقليل مستويات المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني وهذا يعني أنه كلما اعتمدت المصارف عينة الدراسة مؤشرات التحليل المالي أدى ذلك إلى تحسين مستويات المخاطر التي تنجم عن القرارات الائتمانية وبشكل أكبر. كذلك هناك علاقة تأثير إيجابية من نظريات التحليل المالي إلى المخاطر الائتمانية استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة. فيما أوصى البحث بضرورة قيام المؤسسات المالية بالتحوط من المخاطر عن طريق إدارتها، إذ إن ذلك نابع من أن سلامة وقوة المصارف مهمة للنمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي، مما جعل السلطات تصب اهتمامها على تغيير النهج في الرقابة بالتركيز على المخاطر المستقبلية المحتملة التي تهدد وضع المصرف المالي بمعنى أن يكون رد رقابي استباقي وليس كرد فعل بعد أن تحدث المشكلة، فضلاً عن ضرورة معالجة التعثر في عملية سداد مبلغ الائتمان بحرص وإن هذه المسألة تعد من المسائل الحيوية التي يجب على القائمين على إدارة المصرف الاهتمام بها وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، نظريات التحليل المالي الحديث ، الائتمان والسياسة الائتمانية، المخاطر الائتمانية وسبل الإقلال منها، قياس علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث

Abstract

Banks work as a link between two important parties: the surplus party (savers) and the deficit party (investors), and based on their role in attracting local and foreign savings and accepting them in the form of deposits of different terms on the one hand, and their use of those savings in the form of credit facilities and loans have a positive impact on The national economy as a result of its financing of projects that contribute to increasing the country's production capacity on the other hand. This process is surrounded by many risks that credit decision makers must take into consideration. In order to reduce these risks, banks have sought to use modern financial analysis, which is one of the important tools that the bank can use to judge the success or failure of the credit policies followed by the banks. Through the process of converting the data available in the financial statements into meaningful information that can be used as a basis for making decisions aimed at achieving the financial management objectives of maximizing the value of the enterprise and achieving profits. As a result, the research found that there is a significant correlation with modern financial analysis theories in reducing the levels of risks associated with the credit decision. This means that the more the banks in the study sample adopted financial analysis indicators, the more this led to improving the levels of risks resulting from credit decisions. There is also a positive influence relationship from financial analysis theories to credit risk based on the calculated (F) value. While the research recommended the need for financial institutions to hedge risks by managing them, as this stems from the fact that the safety and strength of banks is important for economic growth and the stability of the financial system, which made the authorities focus their attention on changing the approach to supervision by focusing on potential future risks that threaten the bank's financial position. This means that it should be a proactive supervisory response and not a reaction after the problem occurs, in addition to the need to carefully address the default in the process of repaying the credit amount, and that this issue is considered one of the vital issues that those in charge of the bank's management must pay attention to. In managing the credit risks that may occur, banks depend on Bank inquiries to assess the extent of the risks resulting from the decision to grant credit, as well as focusing on the preventive method by the credit management to avoid the occurrence of risks

تتمارس المصارف دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد الوطني كونها تعد همزة الوصل بين جهتين أساسيتين متمثلتين في جهة الفاضل وجهة العجز، إذ إن دور المصارف هنا مزدوج يتمثل في استقطاب المدخرات المحلية والأجنبية وقبولها على شكل ودائع مختلفة الأجل من جهة، وقيامها باستخدام تلك المدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية والقروض يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني نتيجة تمويلها للمشروعات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد من جهة أخرى. لذا فإن عمليات الائتمان تعد من أخطر وأدق الوظائف التي تمارسها المصارف وأنها عملية مصحوبة دائماً بالمخاطر الأمر الذي جعل المصارف تتعامل مع العملية الائتمانية بدرجة بالغة من الأهمية وتمنحها عناية كبيرة متناسب مع المخاطر المصاحبة لها. كونها يكتنفها إعتبارات كثيرة ومتعددة منها ما يختص بالسياسات والإجراءات والمعايير التي يمكن بواسطتها الوصول إلى أقصى قدر ممكن من تدني المخاطر المصاحبة لعملية الائتمان والتي تقوم بالأساس على العديد من الدراسات الائتمانية للعملاء وأن هذه الدراسات تهدف إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية التي سيواجهها المصرف فيما لو قرر منح الائتمان أو تسهيلات أخرى، ومهما كانت تلك الدراسات دقيقة فإن ذلك لا يعني لا توجد مخاطر انطلاقاً من قاعدة مصرفية ثابتة "لا ائتمان بلا مخاطر" وأن هذه المخاطر متنوعة فهناك مخاطر ناشئة من فعل الغير ومخاطر مرتبطة بالعميل نفسه أو نشاطه أو مخاطر مرتبطة بالظروف السائدة في البلد سواء كانت اقتصادية أو سياسية وقد تسبب هذه المخاطر خسارة المصارف لقيمة تلك التسهيلات، فضلاً عن الفوائد المترتبة عليها، ومن هنا ينبغي على المصارف تلتزم على متخذي القرار المالي سواء في حالة استخدام الاموال، ام في حالة الحصول عليها، ان يستعين بالتحليل المالي لاغراض اتخاذ القرار الائتماني، من خلال قيام دائرة الائتمان بتحليل القوائم المالية الخاصة بالعميل لتقييم الوضع المالي له، وقدرته على توليد الارباح والنقدية، وهي تعبر بصدق الى حد ما عن الملاءة المالية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه المصرف الذي قدم له التسهيلات، وغالباً ما تستخدم هذه الدوائر اسلوب التحليل المالي كأداة لتحويل هذه القوائم الى نسب ومؤشرات صالحة لاتخاذ قرارات الائتمان. فيما يكون ايضا للنظريات المالية الحديثة العديد من القراءات التي تساهم في اتخاذ القرار الائتماني والتخفيف من حجم المخاطر المرافقة له. وعموماً وبعد اجراء التحليل المالي عبر النظريات المالية الحديثة يمكن لمتخذ القرار ان يعتمد على مزج تلك التحليلات مع المعلومات المالية التي يُطلب من العميل (المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركناً أساسياً في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعد المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنباً إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلاً معاً القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض ام عدمه.

مشكلة البحث

ينبع البحث من مشكلة جوهرية تتمثل في اغفال أهمية ودور التحليل المالي الحديث في تدني مستويات المخاطر المصاحبة لعملية الائتمان التي من الممكن ان تعرض المؤسسة المصرفية الى خسائر فادحة، إذ ان اغلب المصارف العراقية لم تعطي اهتماماً كبيراً للتحليل المالي للتقارير المالية والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمشروعات المطلوب تمويلها، وان ادارة المصرف عادة ما تعتمد على الضمانات المقدمة وبشكل جوهري في اتخاذ القرار الائتماني مما يؤثر في صحة ذلك القرار، لذا يمكن ان تكون اشكالية البحث تتمحور حول التساؤلات الآتية:

- ✓ هل تمارس المصارف العراقية عملية التحليل المالي الحديث والاعتماد عليها في اتخاذ القرار؟
- ✓ هل يعد التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالجهات طالبة الائتمان دوراً فعالاً في تخفيض المخاطر الائتمانية؟
- ✓ ما مدى تأثير عملية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية الصائبة؟
- ✓ هل هناك علاقة وثيقة بين جدية التحليل المالي وكفاءة القرارات الائتمانية المتخذة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث مما يحظى به التحليل المالي من مكانة هامة بالنسبة لمتخذي القرار الائتماني نتيجة ما يقدمه من ادوات تحليلية وتقويمية وتتبوية متمثلة بمؤشرات ونسب تعكس كافة جوانب نشاط المؤسسة طالبة الائتمان، لا سيما في عصر تواترت فيه الازمات المالية والنكبات المصرفية، وبذلك فإن التحليل المالي يعكس المرآة الحقيقية للمؤسسة المعنية بمنح الائتمان ومن ثم يساهم وبكل فعال في اتخاذ القرار الصائب القادر على نجاح العملية الائتمانية بما يوازي حجم المخاطر المصاحبة لها من جهة وحجم الربحية من جهة أخرى.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسية هي:

" هل تستخدم المصارف النظريات الحديثة في التحليل المالي كالأداة جوهرية في اتخاذ قرارها الائتماني؟"

الفرضيات الفرعية

- هل لنظرية الرفاعة المالية دوراً في تقليل مستوى المخاطر الائتمانية؟
- هل لنظرية العقد المالي دوراً في تقليل مستوى المخاطر الائتمانية؟
- هل لنظرية تضارب المصالح دوراً في تقليل مستوى المخاطر الائتمانية؟

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على ماهية التحليل المالي وتطوراتها واهم نظرياته
٢. التعرف على ماهية الائتمان والسياسة الخاصة به والمخاطر المصاحبة له
٣. تأشير مدى قيام مصارف عينة البحث بممارسة عملية التحليل المالي الحديث في اتخاذه القرارات الائتمانية.
٤. بيان مدى تأثير التحليل المالي في تدني مستوى المخاطر الائتمانية

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى دراسة المشكلة بصورة معمقة تساعد في جعل موضوع الدراسة أكثر وضوحاً للباحث، إذ أطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الحالي، وذلك لتكوين إطار نظري للبحث، ثم العمل على تجميع البيانات الخاصة بالجانب العملي وتحليلها احصائياً وبيان تأثير التحليل المالي الحديث في تدني مستوى المخاطر الائتمانية.

حدود البحث

- الحدود الزمانية : تتمثل في المدة ٢٠١٥-٢٠٢٢
- الحدود المكانية : تتمثل في القطاع المصرفي العراقي.

متغيرات البحث

- ١ - المتغير المستقل (التحليل المالي) : ويقاس هذا المتغير من خلال مؤشرات التحليل المالي (النظريات المالية الحديثة)
- ٢- المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) : يقاس هذا المتغير من خلال استخدام استبيان يوزع على عينة من موظفي المصارف محل الدراسة.

المبحث الاول : ماهية التحليل المالية ونظرياته الحديثة

اولاً: مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة مختلف الأطراف المشاركة في مشروع معين إلى معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تحدث أثناء نشاطه لفترة معينة، واتجاهات تطوره المستقبلي، وكذلك معرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بتطور نموه. نشاط. يستخدم التحليل المالي لدراسة الماضي ومقارنته بالحاضر من أجل استشراف المستقبل. وبهذا المعنى فهو علم متخصص في إنشاء معلومات لمساعدة أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع. ولذلك فإن التحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس. وهي عبارة عن جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية للبنك وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية ودقيقة وإيجاد الارتباط والعلاقة بينها. على سبيل المثال، العلاقة بين الأصول المتداولة والتي تمثل سيولة البنك، والالتزامات المتداولة والتي تشكل التزامات قصيرة الأجل للبنك، والعلاقة بين الصناديق العقارية والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الدخل والدخل. نفقات. ومن ثم تفسير النتائج التي تم الحصول عليها والتحقيق في أسبابها لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب (الطويل ٢٠٠٨ : ١٥). تتم عملية التحليل من قبل محللين خارجيين وداخليين، في حين تتم عملية التحليل الخارجي من قبل الممولين أو المالكين الخارجيين، لأنهم يمثلون الممولين السابقين ويميلون بشدة إلى التشكيك في ما هو موجود هناك. في الحالات المالية التاريخية، يجب على المحلل الداخلي تقديم المزيد من التفاصيل. في التخطيط الداخلي المستقبلي، يمثل التحليل المالي الاتجاه الذي يتخذه المحلل المالي في عملية تحويل البيانات المالية للمؤسسة إلى معلومات مالية ذات معنى. وبمساعدة الأشخاص المشاركين

في اتخاذ قرارات المشروع، وفي ضوء الهدف، يتم تحديد النهج الذي سيتبعه المحلل، ومن ثم يتم تحديد النهج التالي في ضوء النهج المختار. ونتيجة لذلك فإن علم الإدارة المالية والاقتصاد يقبل العديد من تعريفات التحليل المالي، والتي تختلف عن التفاصيل البسيطة، مع احتفاظه بجوهر هذا المصطلح العام. التحليل هو اسم تشخيصي وهكذا. تقييم الوضع المالي العام لفترة معينة. فترة تنظيم الأنشطة وتحديد الجوانب الإيجابية والسلبية، وذلك بفضل السياسة المختارة باستخدام الأدوات والأساليب بما يتوافق مع طبيعة الأهداف الثابتة التي تساعد على اتخاذ قرار المكافأة. (Gitman, 2014: 62). بينما أوضح وهبة أنها مجموعة من العمليات التي تتضمن دراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها بما يفيد في تقدير الوضع المالي للمؤسسة، وتقييمها. أداء المؤسسة واكتشاف وتكوين المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار وتساعد أيضاً في تصحيح الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل. وتعرف أيضاً بالعملية التي يتم من خلالها استخراج النسب ومؤشرات النسب المئوية من البيانات المالية والمحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة. (وهيبة، ٢٠٢٠: ٩٩). لقد عرف التحليل المالي أيضاً فرز وترتيب للبيانات المالية التي تقوم بنشرها مؤسسة معينة عن طريق تقاريرها المالية بحيث يتم تحويلها من صورة اجمالية كاملة الى صورة معلومات مالية رقمية يتم عن طريقها تحديد الاهمية النسبية لكل بند من البنود الموجودة داخل هذا التقارير وذلك بغرض ابراز نقاط القوة والضعف المالي لها ومعرفة الحالة المالية الخاصة بالمؤسسة (الشمري، ٢٠١٠: ٥٤)

ثانياً: نظريات التحليل المالي الحديث

١ - نظرية الرافعة المالية:

تعبر الرافعة المالية عن استخدام الأموال أو الديون المقترضة بهدف زيادة العائد المُحتمل على الاستثمار من جهة فيما تسبب تَضخُّماً في الخسائر المُحتملة فتزيد من المخاطر المتعلقة بالاستثمار من جهة اخرى، ويعتمد مستوى الرافعة المالية المناسب لاستثمار معين على عوامل عدّة منها تحمّل المستثمر للمخاطر الناتجة عن ذلك وتبدّل الأصول الأساسية وشروط الأموال المُقترضة (فيشر، ٢٠١٣، ص ١٥٩). يشير المفهوم إلى استخدام الأصول أو الموارد للتمويل، والذي يتضمن بعض التكاليف الثابتة للتشغيل أو العائد الثابت كنقطة ارتكاز التأثير (Rosenbaum & Pearl, ٢٠٠٩: p ٤٩). وعندما لا تطلب الشركة دفع تكلفة ثابتة أو عائد ثابت، يصبح للرافعة المالية أثر على أرباح حملة الأسهم والمخاطر التي يواجهونها، حيث يكون للرافعة المالية تأثيراً مباشراً على الأرباح والمخاطر، فكلما زادت الرافعة المالية، زادت الأرباح وكذلك الاحتمالات المتعلقة بالمخاطر، كما تمثل أيضاً نسبة صافي العوائد على حقوق المساهمين (Ross, Westerfield, & Jaffe, ٢٠١٩: p ١٣٠). وتعرف الرافعة المالية على أنها نسبة استخدام المؤسسة على مصادر تمويل تمتاز بالدخل الثابت مثل السندات، والقروض في تمويل أصولها، وهذا له أثر على أرباح الملاك ودرجة المخاطرة التي يواجهونها (هندي، ٢٠٠٨، ص ٦١٤). كما تعرف على أنها نسبة رأس المال الخاص بالشركة إلى إجمالي الديون الخاصة بها. وتستخدم الشركات هذه النسبة لتحديد مدى الاستفادة من الديون في تمويل نشاطاتها التجارية. أي أنها "العلاقة بين إجمالي الديون وحقوق المساهمين"، ويمكن كتابة طريقة احتسابها بالصيغة التالية:

$$\text{Degree of Financial Leverage} = \frac{\% \text{ change in EPS}}{\% \text{ change in EBIT}}$$

EPS: عائد السهم العادي.

EBIT: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب.

يمكن استخدام هذه النسبة لقياس مدى قدرة الشركة على تحمل الديون. إذا كانت النسبة عالية، فإن ذلك يعني أن الشركة تستخدم الديون بشكل كبير لتمويل نشاطاتها، وهذا يمثل مخاطرة عالية. أما إذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يعني أن الشركة تملك مزيداً من رأس المال الخاص بها مما يعني أنها تستخدم الديون بشكل أقل (شاهين، ٢٠١٥: ص ٨٥).

٢ - نظرية العقد المالي

تُعدُّ نظرية العقد فرعاً من فروع الاقتصاد، حيث يدرس هذا الفرع الكيفية التي يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها إنشاء وإنفاذ الاتفاقات التي تعود بالنفع على الطرفين. وتُركِّز هذه النظرية على تصميم العقود، والحوافز التي تدفع الناس وتُشجِّعُهُم على إبرام العقود، والآليات التي تضمن الوفاء بهذه العقود المُبرمة. إذ يمثل العقد اتفاقية بين طرفين أو أكثر تحدد شروط الصفقة أو التبادل. من الناحية الاقتصادية، تستخدم العقود لتخصيص الموارد وتنسيق النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، قد تتعاقد شركة مع مورد لشراء المواد الخام، أو قد يوقع الموظف عقداً مع صاحب العمل يحدد تعويضاته وواجباته الوظيفية، وبالتالي فإنَّ العقود هي نَسَقٌ فِكْرِيٌّ يكتسب الصِّفة القانونية لِغايةٍ مُحدَّدة هي تنظيم المُعاملات الاقتصادية... بين الأفراد والمنظمات بهدف تحقيق الأمن القانوني فيما بينهم من خلال الحفاظ على التوازن العَقْدِي الذي

يُشكّل اللبنة الأساس لكلّ التشريعات والتصرّفات القانونية (عرعارة، ٢٠١٥، ص ٢). تهتم نظرية العقد بفهم كيفية تصميم العقود لخلق الحوافز المناسبة لأطراف للوفاء بالتزاماتهم. وهذا ينطوي على النظر في قضايا مثل عدم تناسق المعلومات، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار المعاكس. حيث يحدث عدم تناسق المعلومات عندما يكون لدى أحد الطرفين معلومات أكثر من الطرف الآخر في المعاملة، ويهدف استخدام العقد المالي إلى تقليل المخاطر المالية وحماية الأطراف المتعاقدة من التقلبات السعرية المحتملة في المستقبل. وعند تنفيذ العقد المالي، يتم تحديد الشروط بدقة ووضوح، وبالتالي يتم تحديد المخاطر المالية المرتبطة بالصفقة والطرف الذي يتحملها. كما يمكن أن يشمل العقد المالي عدة عناصر مثل قيمة الصفقة، والمدة الزمنية للصفقة، والطرف المتعاقد معه، والمخاطر المرتبطة بالصفقة، وشروط التسليم والدفع، والعودات المالية. وتعد هذه العناصر جزءاً من الأساسيات التي يجب تحديدها قبل تنفيذ الصفقة المالية (Jarrow et al , ٢٠١٣ p ٩).

٣ - نظرية تضارب المصالح:

تُعدّ نظرية تضارب المصالح من النظريات الأساسية في المالية والاقتصاد، وهي تتناول موضوعاً حساساً يتعلق بالمصالح المتعارضة بين الأفراد والمؤسسات. وتعرف هذه النظرية على أنّ التضارب في المصالح يمكن أن يؤثر على صنع القرارات والسلوك المهني للأفراد، ويؤثر بالتالي على أداء المؤسسة التي يعملون فيها. ومن المعروف أن التضارب في المصالح يشمل عدة أنواع من التضارب، بما في ذلك التضارب المالي، الذي يحدث عندما يكون لدى الفرد مصلحة مالية تتعارض مع مصلحة المؤسسة التي يعمل فيها، والتضارب الشخصي، الذي يحدث عندما يكون لدى الفرد مصلحة شخصية تتعارض مع مصلحة المؤسسة، والتضارب المهني، الذي يحدث عندما يكون لدى الفرد مصلحة مهنية تتعارض مع مصلحة المؤسسة. وتجدُّ الإشارة إلى أنّ التضارب في المصالح يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الثقة في السوق والمؤسسة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة السوقية للشركة، وزيادة مخاطر الاستثمار. كما يمكن أن يؤدي التضارب في المصالح إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية، مما يؤثر على السياسات الحكومية ويضر بالاقتصاد بشكل عام (السويلم، ٢٠١٥، ص ٧٥).

يمكننا استخدام نظرية تضارب المصالح في التحليل المالي من خلال تقدير مدى تأثير التضارب في المصالح على أداء المؤسسات المالية والشركات، ولكن يتطلب ذلك مَنّا دراسة مصادر التضارب المحتملة وتحليل تأثيرها على عمليات صنع القرارات والأداء المالي. كما يمكن استخدام هذه النظرية لتحديد عدد من النقاط الرئيسية المتعلقة بالتضارب في المصالح، مثل التحليل الداخلي لمؤسسات المالية والشركات لتحديد مصادر التضارب المحتملة داخل المؤسسة، وكذلك تحليل الأسواق المالية والمستثمرين لتحديد التضارب المحتمل بين مصالح المستثمرين ومصالح المؤسسات المالية، حيث تُساعد هذه النظرية بتحسين جودة إدارة المخاطر من خلال تحديد المصادر المحتملة للتضارب في المصالح وتطوير استراتيجيات لتقليل هذا التضارب. يمكن أيضاً استخدام هذه النظرية لتحسين العلاقات العامة للمؤسسات المالية والشركات من خلال إقرار سياسات وإجراءات واضحة تتعلق بالتبليغ عن التضارب ومعالجته (النحاس، ٢٠١٨، ص ٧٩).

المبحث الثاني : المخاطر المصرفية وإجراءات الإقلال منها

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

اختلف الكتاب في مجال الدراسات المالية والمصرفية بإعطاء مفهوم للمخاطرة وذلك نابع من تعدد وجهات النظر، فمنهم من يرى المخاطرة بأنها التغيير في عناصر البيئة الداخلية والخارجية والتي تؤثر على المصرف سلبياً وترتبط بعدم التأكد، والبعض الآخر يرى أن قرار التمويل أو الاستثمار في المؤسسات المالية يتخذ نتيجة لحصيلة فروض متعلقة بأحداث المستقبل، والمعرفة بالإحداث المستقبلية غالباً ما تكون ناقصة، وينتج عن هذا النقص مجموعة من التنبؤات التي تعتمد بدورها على الخبرات والدراسات السابقة، بمعنى تكون غير مؤكدة الحدوث وتحتوي على نسبة من عدم التأكد، وهذه النسبة هي ما يطلق عليها اصطلاح (المخاطرة) أذن ظروف المخاطرة هي درجة الاختلاف أو التغيير في العوائد المتوقعة للمشروعات الاستثمارية، فكلما زادت درجة الاختلاف كلما زادت درجة المخاطرة، لذلك ينظر إلى المخاطرة على أنها الانحراف عن المعيار النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة، وعليه فأن الفكرة الأساسية في مفهوم المخاطرة هي القياس والتنبؤ وتقدير النتائج التي تحدث بالنسبة لبدل معين في المستقبل والتي تحاط بعنصر المخاطرة (مكاوي ، ٢٠٠٩ : ١٣٩).

وتعرف المخاطرة ايضاً بأنها اختلاف التدفقات النقدية الفعلية التي تم الحصول عليها ، وتعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ، أو هي انخفاض وتذبذب العائد المتوقع للمصرف ، مصحوباً بآثار سلبية غير متوقعة تؤدي الى تعثر وعدم إمكانية المصرف لتحقيق أهدافه واستراتيجياته (حسن، ٢٠١١ : ٥٣) وعليه ينبغي على المؤسسات المالية التحوط من المخاطر عن طريق ادارتها، اذ ان ذلك نابع من أن سلامة وقوة المصارف مهمة للنمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي ، مما جعل

السلطات تصب اهتمامها على تغيير النهج في الرقابة بالتركيز على المخاطر المستقبلية المحتملة التي تهدد وضع المصرف المالي بمعنى أن يكون رد رقابي استباقي وليس كرد فعل بعد أن تحدث المشكلة ولعل الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة المالية العالمية ذات التداعيات الخطيرة على النظام المالي العالمي هو ضعف أنظمة إدارة المخاطر وغياب الشفافية وإدارة الحكم السليم والقصور في عمليات الرقابة مع المؤسسات المالية، وإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية والتقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة بتحديد ماهية المخاطر وأنواعها ، معرفة المخاطر الرئيسية للمصرف وتحليلها وتقويمها ، بجانب قياس وتقويم وإدارة احتمال وقوع المخاطر وعلاقتها بما يتحقق من عائدات لفحص وتقويم التأثير المحتمل على الأعمال بالإضافة إلى تحديد ماهية نظم التقييم الذاتي للمخاطر (عمر، ٢٠٠٩: ٤).

ثانياً: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية إذا كانت معالجة الائتمان مهمة، فإن العائدات أكثر أهمية. ولذلك فإن أي مشكلة في عملية إعادة مبلغ القرض يجب التعامل معها بعناية، وتعتبر هذه المسألة من القضايا الحيوية التي يجب على مسؤولي إدارة البنك الاهتمام بها. وفي إدارة مخاطر الائتمان التي قد تنشأ، تعتمد البنوك على التحقيقات المصرفية. تقييم حجم المخاطر الناشئة عن قرار الموافقة على القرض، وكذلك التركيز على الطريقة الوقائية لإدارة القرض لتجنب حدوث المخاطر، أي على طريقة التصرف في حالة ظهور المخاطر أي أننا نقول إنها تقتضي معالجة آثارها السلبية على عمليات البنك، فيمكن أن نذكر ما يلي:

- ١- التحقيق البنكي: قبل الموافقة على القرض، يلجأ البنك إلى الاستفسارات والتحقيقات بكل الطرق الممكنة حول وضع العميل الشخصي والمالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة طبقاً للشروط المتفق عليها. لقد ناقشنا هذا بالفعل في القسم السابق.
- ٢- الأسلوب الوقائي: لمنع مخاطر الائتمان قبل ظهورها، تستخدم إدارة الائتمان مراقبة الائتمان المعتمدة لتجنب المخاطر الناتجة عن طريق التركيز على العناصر التالية (الطرش، ٢٠٠١: ١٦٥):

أ - البحث عن الضمانات المناسبة: لتجنب المخاطر المحتملة، تقوم دائرة الائتمان بتقدير قيمة القرض

وبناء على هذا أو أكثر يتم تحديد الضمان المناسب ويعتبر من أهم الإجراءات الوقائية وأكثرها فعالية.

مواجهة مخاطر عدم السداد الناشئة من العميل، لأن هذا الإجراء يسمح للبنك بالتعويض والاسترجاع

وفي سياق التمويل المضمون، يركز البنك بشكل عام على أنواع من الضمانات:

□ الضمانات الشخصية: تمثل تعهداً والتزاماً شخصياً على المقترض يضمن سداد مبلغ القرض والفائدة. ولذلك فهو يعبر عن ضمان تغطية القرض ويتضمن:

□ الكفالات: الضمان هو عقد يتعهد بموجبه شخص يسمى الكفيل بالوفاء بهذا الالتزام.

الالتزام إذا لم يقد الدائن بالوفاء به بنفسه.

□ الضمان الاحتياطي: هو التزام كتابي من شخص معين بدفع مبلغ الصك التجاري أو جزء منه في حالة عدم القدرة على السداد لأحد الموقعين. وتستخدم الكمبيالات والودائع والشيكات.

□ تأمين الائتمان: هو شكل من أشكال الأمن الشخصي الذي يتكون من تأمين تقدم الفرد

مهمة مؤسسة التأمين هي تغطية مخاطر عدم الدفع نيابة عن المستخدم، وموضوع التأمين هو كون التغطية الائتمانية مشروطة.

□ الضمانات العقارية: وتتعلق هذه الضمانات بالشيء المسلم محل الضمان مثل البضائع والمعدات والعقارات. وتعطى هذه الضمانات على شكل رهن عقاري وليس نقل ملكية لضمان سداد المبلغ. ويأخذ القرض شكل رهن عقاري أو رهن عقاري مع حيازة أو امتياز. وبشكل عام يجب على البنك عند تحديد الضمان مراعاة ما يلي:

□ ألا تتقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة القرض.

□ ضمانات كافية لتغطية القرض والفوائد والتكاليف الأخرى.

ب - الحد من التركيز الائتماني: التركيز الائتماني يعني تقديم الائتمان للعميل نظراً لحجم مركزه والامتناع عن تقديم الائتمان لعملاء آخرين، وهو ما يمثل خطراً يجب الحد منه والتخفيف منه (السيسي، ٢٠١٢: ٧٢).

تعرض بعض الدول حدوداً على الإمكانات الائتمانية للعميل تتراوح بين ١٠ و ٢٥٪ من رأس المال المخصص. ويجب الحرص على مراقبة أي تركيز لمخاطر الائتمان لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية، مع المراقبة الدورية.

البحث عن الضمانات عند تقدير حجم المخاطرة من الأمور المهمة لأن الضمانات حقيقية

ولا يتم الوصول إليه إلا عند الوصول إلى هذه القيمة.

- كفاية رأس المال في البنوك التجارية، حيث أنه نظام احترازي متعارف عليه دولياً، ويتطلب أن يكون التحقيق في كفاية رأس المال مسبقاً بحساب جيد وكافي للمخصصات.

التأكد من جودة الأصول الموجودة.

ج - الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: من أجل تحقيق سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر عدم السداد، يجب على إدارة البنك أن تكثف باستمرار تدريب مديري الائتمان لرفع مستواهم وكفاءتهم مما يساعد في وضع الأهداف والخطط الثابتة. بما في ذلك تحديد مستوى المخاطر المحتملة وإدارتها وفقاً للمعايير والتدابير التنظيمية.

٣- الطريقة العلاجية: وتتكون من استخدام أساليب وتقنيات إدارة المخاطر والقضاء عليها

تهدف هذه الطريقة إلى تنظيم وظيفة استرداد القرض بهدف قيام البنك باسترداد القرض المعتمد في الظروف المناسبة وتجنب حدوث الخسائر. ويلجأ البنك إلى سياسة استرداد ديونه من العملاء من خلال تنظيم آلية الإقراض ووضع معايير فعالة تضمن استرداد كامل القرض وفوائده خلال فترة زمنية معينة. ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على (الطرش، ٢٠٠١: ١٦٨):

- إعداد طرق الكشف عن حالات عدم السداد الحالية والمستقبلية.

- الاستمرار في مراقبة ومعالجة القروض.

- تنفيذ إجراءات متقدمة تهدف إلى استرداد أكبر قدر ممكن من الديون.

المبحث الثالث: قياس علاقات الاثر والارتباط بين متغيرات البحث

اولاً: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوث

نسعى للتعرف على تأثير التحليل المالي الحديث بنظرياته في مستوى المخاطر الائتمانية وفق استجابة العينة المبحوثة في القطاع المصرفي عينة الدراسة، وسوف نعتمد على الوسط الحسابي الذي يمثل مقياساً شائعاً ومهماً لمتوسط السلوك في المستويات المختلفة. تمثل قيمة الوسط الحسابي القيمة المحيطة بجميع القيم المختلفة للمتغير، والانحراف المعياري باعتباره من أهم مقاييس التشتت، ومعامل التباين كما يستخدم لمقارنة الانتشار بين مجموعتين، حيث يمثل هذا الشرط الأول للتحكم في انتشار مجموعتين من خلال مقارنة خصائص مقاييس التوزيع المحسوبة للمجموعتين. وبسبب النتائج تم ترتيب الأهمية بناء عليها، وأخيراً يتم تحديد مستوى استجابات أفكار العينة المدروسة بناء على إجاباتهم على مقياس ليكرت في إجابات العينة على الأسئلة، فسيكون مستوى كل متغير ما بين (٥-١) بأربعة مستويات و الجدول (١) يوضح ذلك، ويشتمل مستويين في حالة الزيادة عن الوسط الفرضي البالغ (٢.٦١ إلى ٣.٤٠) فيكون جيد إذا ما تراوح بين (٣.٤١ إلى ٤.٢٠) و جيد جداً إذا زاد من (٤.٢١ إلى ٥) كذلك يتضمن مستويين إذا انخفض عن الوسط الفرضي (٢.٦١ إلى ٢.٤٠) فيكون ضعيف إذا تراوح بين (١.٨١ إلى ٢.٦٠) و ضعيف جداً إذا ما انخفض عن (١ إلى ١.٨٠).

الجدول (٧) المتوسط المرجح ومستوى الاجابة		
المتوسط المرجح	مقياس الاجابة	مستوى الاجابة
من ١ الى ١.٨٠	لا أتفق تماماً	ضعيف جداً
من ١.٨١ الى ٢.٦٠	لا أتفق	ضعيف
من ٢.٦١ الى ٣.٤٠	محايد	متوسط
من ٣.٤١ الى ٤.٢٠	أتفق	جيد
من ٤.٢١ الى ٥	أتفق تماماً	جيد جداً

المصدر : اعداد الباحث

بينت النتائج الواضحة في الجدول (٢) المتعلقة بمتغير نظريات التحليل المالي ان اعلى قيمة كانت عند الفقرة (١) والتي نصها (يمكن للرافعة المالية أن تساهم في تحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل). بوسط حسابي (٤.٠٢) وبمستوى جيد وانحراف معياري (٠.٧١)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (١٧.٦٦٪) حيث جاءت بالمرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية وهذا يعني ان القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على نظرية الرافعة المالية في تحقيق جزء مهم من اهدافه التي يسعى اليها والموضوعة في استراتيجياته العامة للمراحل المقبلة

اما ادنى قيمة فقد جاءت عند الفقرة العاشرة والتي نصها (نظرية تضارب المصالح تلعب دورًا هامًا في تقليل المخاطر الائتمانية) بوسط حسابي (٣.٤٥) وبمستوى جيد وبانحراف معياري (٠.٩٠)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (٢٦.٠٨٪) حيث جاءت بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية وهذا يشير الى ان النظرية تضارب المصالح لها ذلك الدور المهم والمؤثر الذي يمكن ان يسهم بشكل فعال في زيادة او انخفاض مستويات المخاطر الائتمانية لاسيما مع ضعف ثقافة وتطبيق الحوكمة في المصارف العراقية وبالتالي فان المالكين لتلك المصارف في الاعم الاغلب هم من يديرون المؤسسة بشكل غير مباشر عن طريق توظيف الادارة التنفيذية التي تعمل على تعظيم مصالحهم وعليه تكون عملية تضارب المصالح في ادنى مستوياتها، وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع التعليمات القطاعية التي حددها البنك المركزي العراقي لكن واقع الحال يشير الى ذلك. اما نسبة (٣٣.٣٪) من المجيبين كانوا محايدين اي متحفظين عن ابداء اي رأي بخصوص هذه الفقرة اما النسبة المتبقية وهي (١٢.٥٪) من العينة المبحوثة كانوا غير متفقين على نص هذه الفقرة اي من وجهة نظرهم اذ تعكس هذه النسبة من العينة المبحوثة بأن لديهم معيار اخر في تحديد مستوى المخاطر الائتمانية، والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (٢) الوصف الاحصائي لإجابات العينة المبحوثة حول متغير نظريات التحليل المالي الحديث					
ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه الإجابة
١	يمكن للرافعة المالية أن تساهم في تحقيق أهداف المنظمة بنجاح.	4.02	.71	17.66	أتفق
٢	تستخدم منظمتي الرافعة المالية بشكل مناسب لتقليل المخاطر.	3.92	.94	23.97	أتفق
٣	تستخدم منظمتي استراتيجيات الرافعة المالية للتحكم في المخاطر.	3.90	.92	23.58	أتفق
٤	هناك حاجة لتطوير استراتيجيات جديدة لاستخدام الرافعة المالية.	3.72	.95	25.53	أتفق
٥	نظرية العقد المالي تلعب دورًا هامًا في تقليل المخاطر الائتمانية.	3.47	1.04	29.97	أتفق
٦	العقود المالية يمكن أن تساهم في تحسين تقييم المخاطر الائتمانية.	3.47	.92	26.51	أتفق
٧	هناك حاجة لتطوير سياسات جديدة لمعالجة تضارب المصالح الائتمانية.	3.53	.91	25.77	أتفق
٨	ان عمليات اتخاذ القرار الائتماني المرتكزة على مزيج من العوامل يمكن ان تقلل من مستوى المخاطر الائتمانية.	3.54	.90	25.42	أتفق
٩	تمتلك منظمتي استراتيجيات مالية فعالة لتقليل المخاطر الائتمانية.	3.56	.87	24.43	أتفق
١٠	نظرية تضارب المصالح تلعب دورًا هامًا في تقليل المخاطر الائتمانية.	3.45	.90	26.08	أتفق
١١	هناك حاجة لتطوير استراتيجيات جديدة لاستخدام نظرية تضارب المصالح الائتمانية.	3.61	.99	27.42	أتفق
١٢	الجهات الرقابية تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز التزام المؤسسات المالية بالحد من المخاطر الائتمانية.	3.65	.86	23.56	أتفق
	المتوسط العام لمتغير القيمة الاقتصادية المضافة	٣.٦٥	.٩٠	٢٤.٩٩	اتفق

المصدر : اعداد الباحث

ثانياً: تحليل علاقة الارتباط والاثار بين متغيرات البحث

تتضمن الفقرة الحالية من هذا المبحث اختبار علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بـ التحليل المالي الحديث (نظريات ومؤشرات) والمتغير التابع المتمثل بـ مستوى المخاطر الائتمانية ، اذ سيعتمل معامل الارتباط (بيرسون) (Pearson) لاكتشاف قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها، ويمثل الارتباط الايجابي بين متغيرين إلى أن الزيادة في أحدى المتغيرات يقابلها زيادة في المتغير الأخر، أما الارتباط السلبي

فيشير إلى الزيادة في أحد المتغيرات يقابلها انخفاض في المتغير الآخر، إذ يكون الارتباط ايجابياً قوياً عندما يكون (+0.3 إلى +0.9)، ويجابياً مقبولاً عندما يكون (1 إلى +0.5)، فيحين يكون الارتباط سلبياً قوياً عندما يكون (-0.3 إلى -0.9)، وسلبياً ضعيفاً عندما يكون (-0.5 إلى 0). أما إذا كان معامل الارتباط (+) فهذا يشير إلى ارتباط ايجابي تام و(-) يشير إلى ارتباط سلبي تام و(0) يشير إلى عدم وجود ارتباط.

اولاً: اختبار فرضية البحث الرئيسية الاولى والتي تنص على (هل تستخدم المصارف النظريات الحديثة في التحليل المالي كالاتاة جوهرية في اتخاذ قرارها الائتماني)

يتضح من الجدول (3) بان معامل الارتباط بين نظريات التحليل المالي الحديث ومستوى المخاطر الائتمانية بلغ (0.748) عند مستوى دلالة (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية لتلك النظريات في تقليل مستويات المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني، ولهذا ينبغي على المصارف ضرورة استخدام النظريات التحليل المالي بمختلف انواعها ضمن موضوع البحث بما يتلاءم مع طبيعة كل مصرف من حيث التطور والحوكمة المطبقة ومدى اقتتاءه للتكنولوجيا ووسائلها الحديثة لتقليل من مستويات المخاطر ومن ثم تحقيق اهداف المؤسسة فضلاً عن ذلك فان استخدامها لتلك النظريات يساعدها على تحقيق الالتزام بمعايير الدولية الحديثة

الجدول (10) نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث		
المتغيرات	نظريات التحليل المالي	المخاطر الائتمانية
نظريات التحليل المالي	1	0.748
المخاطر الائتمانية	0.748	1

المصدر : اعداد الباحث

ولاختبار الفرضية التي نصت على ما يأتي (هل تستخدم المصارف النظريات الحديثة في التحليل المالي كالاتاة جوهرية في اتخاذ قرارها الائتماني) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

$$Y = 0.718X + 0.7877$$

يتضح من الجدول (4) بان قيمة (F) المحسوبة بين نظريات التحليل المالي ومخاطر الائتمانية بلغت (60.779) وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.94) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءً عليه نقبل الفرضية التي تنص على (نظريات التحليل المالي في تقليل مستوى المخاطر الائتمانية) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.643) يتضح بان نظريات التحليل المالي تفسر ما نسبته (64%) من المتغيرات التي تطرأ على المخاطر الائتمانية اما النسبة الباقية والبالغة (36%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث , ويتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (0.718) بان زيادة نظريات التحليل المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تحسن مستوى المخاطر بنسبة (72%)، بلغت قيمة الثابت (α) في المعادلة (0.787).

الجدول (4) تحليل علاقات التأثير								
المتغيرات المستقلة	المتغير المعاد	قيمة الحد الثا	قيمة معامل الميل ال	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F) الم	قيمة (F) الج	Sig	الدلالة
نظريات التحليل المالي	المخاطر الائتماني	0.846	0.691	0.643	57.987	3.94	0.000	معنوي

المصدر : اعداد الباحث

أولاً: الاستنتاجات

1. حظت نظرية الرافعة المالية بالاهمية النسبية الاكبر ضمن نظريات التحليل المالي في دورها التأثيري على التقليل من مستوى المخاطر الائتمانية وهذا يعني ان القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على نظرية الرافعة المالية في تحقيق جزء مهم من اهدافه التي يسعى اليها والموضوعة في استراتيجياته العامة للمراحل المقبلة بالنسبة للمصارف عينة البحث.
2. كان لنظرية تضارب المصالح النصيب الاذنى ضمن نظريات التحليل المالي من حيث الاهمية النسبية في التأثير في تقليل مستوى المخاطر الائتمانية وهذا نابع من ضعف ثقافة وتطبيق الحوكمة في المصارف العراقية وبالتالي فان المالكين لتلك المصارف في الاعم الاغلب هم من يديرون المؤسسة بشكل غير مباشر عن طريق توظيف الادارة التنفيذية التي تعمل على تعظيم مصالحهم وعليه تكون عملية تضارب المصالح في ادنى مستوياتها.
3. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لنظريات التحليل المالي الحديث في تقليل مستويات المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني وذلك استنادا لمعامل الارتباط بينهما والذي بلغ (0.748) عند مستوى دلالة (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.005).
4. هناك علاقة تأثير ايجابية من نظريات التحليل المالي الى المخاطر الائتمانية استنادا الى قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (60.779) وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.94) عند مستوى دلالة (0.005)، حيث تفسر تلك النظريات ما نسبته (64%) من المتغيرات التي تطرأ على المخاطر الائتمانية اما النسبة الباقية والبالغة (36%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في نموذج البحث .

ثانياً: التوصيات

1. ينبغي على المؤسسات المالية التحوط من المخاطر عن طريق ادارتها، اذ ان ذلك نابع من أن سلامة وقوة المصارف مهمة للنمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي ، مما جعل السلطات تصب اهتمامها على تغير النهج في الرقابة بالتركيز على المخاطر المستقبلية المحتملة التي تهدد وضع المصرف المالي بمعنى أن يكون رد رقابي استباقي وليس كرد فعل بعد أن تحدث المشكلة
2. ينبغي ان يعالج التعثر في عملية سداد مبلغ الائتمان بحرص وان هذه المسألة تعد من المسائل الحيوية التي يجب على القائمين على ادارة المصرف الاهتمام بها وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر
3. ضرورة قيام مصارف عينة البحث في الى تطبيق الحوكمة لما لها من تأثير كبير في التحليل المالي الحديث والذي ينبع من تأثيرها في نظرية تضارب المصالح.
4. ضرورة الالتزام بمؤشرات التحليل المالي الحديث من نسب السيولة والربحية والمديونية وفقاً لما هو محدد في المعايير الدولية بازل 3 و المعايير المحلية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك لتخفيض مستوى المخاطر المصاحب للعملية الائتمانية .
5. ضرورة قيام المصارف في تنويع استثماراتها الائتمانية والتقيد بمعيار التركيز الائتماني بهدف تقليل مستوى المخاطر نتيجة توزيعها على أنشطة ومجالات مختلفة.
6. ضرورة الاتجاه الى تكثيف الجهود من قبل البنك المركزي لزيادة الوعي المصرفي باهمية التحليل المالي الحديث والتتقيف له والزام المصارف في اتباعه في خطوة نحو تحقيق ادارة فعالة وكفوء للمخاطر المصرفية بشكل عام والائتمانية بشكل خاص.

المصادر

1. الطويل، طالب محمد، أهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتعثرة للمصرف الصناعي، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف، جامعة بغداد، العراق، 2008
2. وهيبه، لخضاري، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي للأكياس بعين الحجر سعيدة، رسالة ماجستير جامعة الدكتور مولاوي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020
3. فيشر، ريتشارد، استثمارات الأسهم الطويلة الأجل (Long-Term Investing)، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2013.

٤. هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط: ٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٥. شاهين، محمد، محاسبة التكاليف وإدارة التكلفة، دار المعرفة للنشر والتوزيع ٢٠١٥.
٦. عرعارة، عسالي، التوازن العقدي عند نشأة العقد، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الفرع الأول، كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر، ٢٠١٥.
٧. السويلم، سامي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المنهل للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠١٥.
٨. النحاس، محمد، الحياة الاقتصادية: أساسيات التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة. ٢٠١٨.
٩. صلاح الدين حسن السيبي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة، ١٩٩٨.
١٠. صلاح الدين حسن السيبي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة، ٢٠١٢.
١١. حسن ، صلاح ، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية ، دار الكتاب الحديث ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١١ .
12. Gitman, Lawrence J. "Principles of Managerial Finance". 9th. ed. N. Y., Donnelly and Sons Co., 2015
13. Rosenbaum, J., & Pearl, J. Investment banking: Valuation, leveraged buyouts, and mergers & acquisitions. John Wiley & Sons, 2009.
14. Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. F. Corporate finance. McGraw-Hill Education, 2019.
15. Jarrow, R. A., Duffie, D., & Purnanandam, A. Financial Contracts, Risk, and Performance. In G. M. Constantinides, M. Harris, & R. M. Stulz (Eds.), Handbook of the Economics of Finance ,Vol. 2, 2013.